

رصد مؤشرات الإنذار بصعوبات المقاوله

مؤشرات مالية وتشغيلية وعلائقية يتعين تتبعها قبل أن تصبح الوضعية غير قابلة للتدارك

تحقق مساطر الوقاية والإنقاذ أفضل نتائجها حين يُشرع فيها مبكراً. غير أن الصعوبات نادراً ما تظهر في حدث واحد، بل تُنذر بها مؤشرات ضعيفة متراكمة، مالية وتشغيلية وعلائقية، لا تجمعها أي لوحة قيادة تلقائياً. تحصر هذه القائمة تلك المؤشرات. ويبرر توفر ثلاثة مؤشرات أو أكثر من فئات مختلفة إجراء تشخيص معمق ودراسة آليات الوقاية التي ينص عليها القانون المطبق.

1. الخزينة والتمويل

- ☐ توترات متكررة في الخزينة، ولجوء متزايد إلى السحب على المكشوف أو تسهيلات الصندوق.
- ☐ تأخر في الأداء تجاه الموردين أو الإدارة الجبائية أو هيئات الضمان الاجتماعي.
- ☐ رفض التمويلات البنكية أو تقليصها؛ طلب ضمانات إضافية.
- ☐ تأجيل أقساط القروض أو إعادة التفاوض بشأنها.
- ☐ استعمال تمويلات قصيرة الأمد لتغطية حاجيات دائمة.

2. المردودية والبنية المالية

- ☐ خسائر متكررة أو تراجع مستمر للهامش.
- ☐ انخفاض الأموال الذاتية، بسبب خسائر مثبتة، إلى ما دون العتبة القانونية المحددة بالنسبة إلى رأس المال (في المغرب، ربع رأس المال: المادة 357 من القانون رقم 17.95 بالنسبة لشركة المساهمة، والمادة 86 من القانون رقم 5.96 بالنسبة للشركة ذات المسؤولية المحدودة؛ مع وجوب عرض مسألة الحل المسبق للشركة على الشركاء للبت فيها داخل الأشهر الثلاثة الموالية للمصادقة على الحسابات التي أظهرت هذه الخسائر).
- ☐ تزايد آجال تحصيل ديون الزبناء.
- ☐ ارتفاع المخزون دون ارتفاع مقابل في المبيعات.
- ☐ التبعية لزبون أو عقد يمثل حصة غالبية من رقم المعاملات.

3. النشاط والتنظيم

- ☐ فقدان زبون أو سوق أو مورد استراتيجي.
- ☐ مغادرة متعاونين رئيسيين أو تدهور المناخ الاجتماعي.
- ☐ تأخر في الإنتاج أو التسليم، وارتفاع الشكايات.
- ☐ تأجيل الاستثمارات بشكل متكرر.
- ☐ غياب توقعات الخزينة أو لوحة قيادة محينة.

4. المؤشرات القانونية والمؤسسية

- ☐ إنذارات، أوامر بالأداء، حجوزات.
- ☐ مراقبة جبائية أو جمركية أو اجتماعية مع تصحيحات هامة.
- ☐ تحفظات مراقب الحسابات أو مسطرة الإنذار التي يباشرها.
- ☐ نزاع بين الشركاء أو تعطل أجهزة اتخاذ القرار.
- ☐ عدم المصادقة على القوائم التركيبية أو عدم إيداعها داخل الآجال.

5. الاستجابة

المؤشرات المرصودة وتاريخ معاينتها:

مستوى الإنذار المعتمد: عدد المؤشرات والفئات المعنية:

التشخيص الواجب إنجازه: مالي، تشغيلي، قانوني:

وثيقة إعلامية عامة، لا تشكل استشارة قانونية ولا رأياً بشأن وضعية خاصة، ويتعين التحقق من المراجع القانونية في صيغتها السارية في تاريخ الاستعمال.
مكتب استشارة غير مسجل في هيئة المحامين: لا تمثل أمام المحاكم ولا أي عمل محفوظ للمهنة القانونية المنظمة.

الجهات الواجب إشراكها: البنك، الخبير المحاسب، المستشار، المحكمة المختصة:

آلية الوقاية المتوخاة وفق القانون المطبق:

القرار والجدول الزمني:

ملاحظات الاستعمال

- تختلف العتبات والهيئات المختصة والمساطر (الإنذار، المصالحة، الإنقاذ) من بلد لآخر، ويتعين التحقق منها قبل أي إجراء.
- كلما بوشر الإجراء مبكراً، ظلت الخيارات الودية والسرية متاحة بشكل أوسع.

المراجع

- المغرب: القانون رقم 73.17 القاضي بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، فيما يخص صعوبات المقاول؛ القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 (الشركة ذات المسؤولية المحدودة)، كما وقع تغييرهما وتتميمهما.
- الاتحاد الأوروبي: التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 2019/1023 بشأن أطر إعادة الهيكلة الوقائية.
- فرنسا: مدونة التجارة، الكتاب السادس. إسبانيا: النص الموحد لقانون الإعسار (المرسوم التشريعي الملكي 1/2020) كما عدل بالقانون 16/2022.